مجلة المجمع العلمي العراقي

الجزء الاول ـ المجلد التاسع والثلاثون

بغداد

شعبان ١٤٠٨هـ ـ آذار ١٩٨٨م

القِراءاتُ والوقفُ والإبتِداءُ

الدكتور احمد خطاب عمر
كلية الاداب ـ جامعة الموصل

تمهيد :

القراءات والوقف والابتداء علمان يتفقان ويختلفان ، فمجالهما القرآن الكريم اولاً ، وإن كان مجال الوقف والابتداء كلام الناس أيضاً ، ثم إن لعلم النحو صلة فيهما ، وللروايات التي تروى عن الرسول الكريم (ص) في كيفية قراءته ، أو مواضع وقفه أثر فيهما أيضاً ، وان اختلفا نوع اختلاف فيهما ، فالقراءات تعتمد عليها اعتماداً كلياً ، بل تجعلها من أهم شروط صحتها ، وتتشدد أكثر حينما تشترط أن تكون الرواية متواترة ، وتقف من روايات الآحاد موقفاً حذراً ، بل قد تردّ كثيراً من القراءات التي رويت عن رجال معروفين لعدم توفر أحد الأركان في تلك الرواية ، فلهذا كانت هذه الرواية أقوى وتلك اضعف ، حسب توفر الأركان الثلاثة : صحة السند وموافقتها خط المصحف وصحة العربية ، فكانت القراءات سبعاً وعشراً واربع عشرة وشاذة .

أما علم النحو فانه تابع لعلم القراءات يوجه احكامه وتأويلاته حسب اختلاف القراءة ، وذلك حينما تروى آية بأعرابين، فإنّ النحاة يؤولون لكلتا الروايتين ، ويخرجون تلك التأويلات على تعليلاتهم في كل مذهب (١) ، بينما في الوقف والابتداء نجد غير هذا ، وللنحو صلة كبيرة فيه أيضاً ، فعلى أحكامه

(١) ينظر المحتسب لا بن جني والكشف عن القراءات السبع عللها وحججها لمكي بن أبي طالب .

يتحدد موضع كل نوع من الوقف ، وكذلك نوعه ، وكيفية الابتداء بما بعده لذا نجد المؤلفين فيه يختلفون اختلافاً كبيراً في تلك المواضع والأنواع ، لأنهم يختلفون في تعليلاتهم حسب مذاهبهم ، فتتعدد حججهم وقياساتهم وذكر القواعد والقراءات ، ومن هنا يأتي أثر النحو في هذا العلم ، فقد نقل النحاس عن ابن مجاهد هذا فقال (٢) : « حكى لي بعض اصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد (رض) أنه كان يقول : لا يقوم بالتمام الا نحوى عالم بالقراءة ، عالم بالتفسير ، عالم بالقصص ، وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن » وهكذا نجد الصلة واضحة بين القراءات والنحو والوقف والابتداء، نقل القسطلاني (٣) عن صاحب « الضوابط والاشارات » قوله : « ان هذا العلم (يقصد علم القراءات) ينحصر القول فيه في وسائل ومقاصد : الأول في الوسائل ، وينحصر في سبعة أجزاء : الأسانيد وعلم العربية ومنه مخارج الحروف وصفاتها ، وفي الوقف والابتداء ، والفواصل وهو من عدد الآيات ومرسوم الخط ... » وأشار المتقدمون الى الصلة بين هذه العلوم ، فقد قال أبو بكر الأنباري(٤)«ومن تمام معرفة اعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء » وأكد القسطلاني على هذا فقال(٥) : لا ينبغي ان يعتمد في الوقف إلا على مايرتضيه المتقنون من أهل العربية ، ويتأوله المحققون من الأئمة،فليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه متكلف من المقرئين ، أو يتأوله محرف من أهل الأهواء المخطئين يعتمد عليه » ولمعرفة حدود كل علم ومجاله نذكر ما نقله القسطلاني في تعريفهما قال في تعريف علم القراءات (٦) : « هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والاعراب والحذف

(٢) القطع والائتناف ص ٩٤ .
(٣) لطائف الاشارات ص ١٧٦
(٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ١٠٨
(٥) لطائف الاشارات ص ٢٦٣
(٦) المصدر نفسه ص ١٧١

والاثبات والتحريك والاسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والابدال من حيث السماع » قال : ويقال فيه : علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والاعراب والحذف والاثبات والفصل والوصل من حيث النقل » أو هو « علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً « لناقله » أما الوقف والابتداء فقال فيه (٧) : « أما الوقف والابتداء فاعلم أنه إنما يتوقف هذا العلم على معرفتهما – يعني الأسانيد وعلم العربية – لانه لما كان من عوارض الإنسان التنفس اضطر القارىء الى الوقف وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف ، وانفصال يحسن مع القطع ، فاحتيج إلى قانون يعرف به ما يبتغى من ذلك » .

ولهذا اقترن هذا العلم مع القراءات وذكرت المظان اسماء القراء الذين اهتموا به فقد قال الأشموني (٨) : « واشتهر هذا الفن عن جماعة من الخلف وهم : نافع بن عبدالرحمن ابن أبي نعيم المدني القارىء ، وعن صاحبه يعقوب بن اسحاق الحضرمي البصري ، وعن أبي حاتم السجستاني ، وعن محمد بن عيسى وأحمد بن موسى ، وعن علي بن حمزة الكسائي ، وعن القراء الكوفيين . وعن الأخفش سعيد ، وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى وعن محمد بن يزيد ، والقتيبي والدينوري ، وعن أبي محمد الحسن بن علي العماني ، وعن أبي عمرو عثمان الداني . وعن أبي جعفر محمد بن طيفور السجاوندي ، وعن أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد اعيان التابعين » وكذلك خلف كثير من النحاة المعروفين فيه كتباً كثيرة ، فالعلمان قد اعتمدا على ما يرويه المتقدمون فيهما ، لكنهما يختلفان في ذلك ، فالقراءة تعد الرواية في الأسانيد من اهم اركانها ، أما الوقف والابتداء فانه يستفيد من الرواية التي تروى باختلاف ضبط اعراب كلمة ما ، أو تؤثر في تغيير موضع كلمة من الاعراب ، فهي في الأغلب روايات القراءات ،

(٧) المصدر نفسه ص ٢٤٧

(٨) منار الهدى ص ٦ وينظر لطائف الاشارات ص ٢٦٢ و٢٦٣

ولا يعتمد في ماسائل الوقف والابتداء ذلك الاعتماد ،والتعليل والحجة اساسان، لهما أثرهما الكبير في توجيه علم الوقف والابتداء ، ولا نرى للتعليل والحجة أثر أ في القراءات ، وسنتناول هنا طريقة توثيقهم لتلك الروايات في القراءات وفي الوقف والابتداء اولا ، ثم نتناول الفرق بين هذين العلمين في مسائلهما لنوجد الصلة بينهما بعد ، وطريقة كل علم في الاستفادة من علم النحو وهذا ما يهدف إليه هذا البحث ونعرض لآراء الباحثين في هذين العلمين .

أسانيد الرواية في القراءات

لم يحظ علم من الضبط والدقة ، والتشديد في النقل كما حظي علم القراءات لأنه وضع لضبط آيات القرآن الكريم على الأركان التي وضعها القراء الأوائل ، لهذا ظلت آياته سليمة لا يدخلها اللحن ، لأنه كتاب العبادة والتشريع ، فقدسيته كبيرة يحرص كل مسلم على صونه وضبط قراءته ، ويتحرى السلامة في تلاوة آياته ، فيرجع في كل ذلك إلى ماروي عن الرسول (ص) .: كيف قرأ هذا الحرف ؟ وضبط تلك الحركة ؟ فخضعت كل تلك الروايات خضوعاً تاماً للتدقيق في صدق هذا الراوي أو ذاك ، وفي توافر قراءته وسلامة تسلسل أسانيد روايته . لهذا اختلفت القراءات قوة وضعفاً حسب تلك الأسانيد متواترة أو آحاداً . ثم كثر القرّاء وتوسعوا في رواياتهم وتحرّوا الأركان الثلاثة في كل قراءة بكل دقة ، فوضعوا تلك التي توفرت فيها في اعلى قمة القراءة ، ورفضوا ما نقص منها ركن . بل تشددوا في ركن « موافقتها خط المصحف » فقالوا(٩): موافقتها خط المصحف الأمام . وصاروا يوثقون الرجال الذين ترد أسماؤهم ضمن الروايات على اسس صعبة . ليتوثقوا من قراءاتهم . وكانوا يشيرون الى سلامة عقيدتهم . ودقة حفظهم ودرايتهم وامانتهم . وطرق أخذهم تلك القراءات : عرضاً او سماعاً او عرضاً وسماعاً او أخذها كتابة عن فلان .

(٩) غاية النهاية ٢/٥٥ في ترجمة ابن شنبوذ ، ولطائف الأشارات ص ٦٧

ويشيرون الى مقدار ما أخذوه عن شيوخهم ، فيذكرون عدد السور وعدد الآيات ، وعدد قراءاتهم عليهم ، وقد بلغ من دقة بعض اولئك الشيوخ أنه لم يجز في قراءاته إلا واحداً او اثنين في حياته كلها للشروط الصعبة التي يضعها للاجازة ونبه ابن مجاهد على ذلك فقال (١٠) : « والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن اوليهم تلقياً ، وقام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين اجمعت الخاصة والعامة على قراءاته ، وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه » ومن هذا انطلق ابن مجاهد في كتابه « السبعة » — وهو من أقدم ما وصل الينا في بابه — يذكر أسانيد كتابه وطرق الأخذ عن القراء السبعة ، فذكر شيوخهم وتلاميذهم ، وكذلك تابعه المؤلفون فيها (١١) نذكر على سبيل المثال ما ذكره ابن مجاهد في رواية واحد من القراء السبعة وهو أولهم في الكتاب قال : « فأما قراءة نافع فاني قرأت بها على عبدالرحمن بن عبدوس من أول القرآن الى خاتمته نحواً من عشرين مرة ، وأخبرني انه قرأ بها علم أبي عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز الدوري الأودي ، واخبره أبو عمر انه قرأ بها على اسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير الأنصاري وأخبره اسماعيل أنه قرأ بها على نافع . »

ثم ذكر طرقاً اخرى أخذ بها القراءة على نافع ايضاً هي : « وأخبرني بها عبدالله بن سليمان عن أبي بشر يونس بن حبيب عن أبي عبدالرحمن قتيبة بن مهران عن سليمان بن مسلم بن جبار عن نافع » ثم « عن قالون عن نافع » وذكر طرقاً اربع عن الأصمعي عن نافع ، وعن اسماعيل وعن اسحاق المسيبي بطرق ثلاث ، وعن أبي بكر بن أبي اويس بطريقتين وعن محمد بن عمر بطريقتين وعن خارجة بطريقتين وعن الزبير بن عامر ،وعن ورش وسقلاب

(١٠) السبعة في القراءات ص ٤٩

(١١) السبعة في القراءات من ص ٥٣ — ١٠١ ، وكتاب التيسير في القراءات السبع للداني من ص ٧ — ١٦

بحروف منها ، وعن أبي مرة» وكذلك ذكر الروايات في القراء الآخرين ، لهذا كان يتضح القراء الذين تؤخذ قراءتهم او تطرح .

وكانوا يصفون قارئاً مثلاً بانه عالم بالقراءات ، ومتقن وضبط ومتفوق ، لكنهم يرفضون قراءته ، ويعللون لذلك أنه لم يُعرف له سند في الرواية ، وقد يقولون عن آخر : وهذا لا يعرف على من قرأ ولا من قرأ عليه ، ونجد هذه الاشارات كثيرة في تراجم عدد من الاعلام قال الجزري ، في ترجمة أبي علي الرهاوي السلمي (١٢) : « اعتنى بالقراءات أتم عناية وأكثر من الشيوخ وأكثرهم لا يعرفون » ونقل قول الهمذاني في كتابه « مفردة يعقوب »: « وفي بعض مارويت عن أبي علي الرهاوي نظر ، وأنا أبوء الى الله من عهدته ولا أقر بصحته ، فانه روى عن رجال لا يعرفون ، ولطالما استقريت كتب القراءات والتواريخ ، على ان ارى أحداً من العلماء يروي عنهم ، او يذكرهم فلم أقف على ذلك » وجاء في ترجمة الصيدلاني (١٣) : « لا أدري على من قرأ ، ولا من قرأ عليه ، وهو من حذاق المقرئين الضابطين المشهورين » وفي ترجمة أبي محمد العماني (١٤) : زعم أنه تبع أباحاتم السجستاني ، ولا أعلم على من قرأ ولا من قرأ عليه » فللأسانيد أثرها الكبير في قبول القراءة وإن نقلها قارىء متقن معروف بدقته وضبطه .

ولم يكن تشددهم في الأسانيد حسب ، بل إنهم تشددوا بالركنين الأخرين بدقة أيضاً اضافة الى الأسانيد قال الجزري في (١٥) « تحبير التيسير » : « والحد الجامع لما يقرأ به من الروايات كل ما وافق إحدى المصاحف العثمانية ولو تقديراً ووافق العربية ولو بوجه ، وصح إسناداً فهو القرآن ، ومتى اختل ركن من هذه الثلاثة في حرف حكم عليه بالشذوذ » .

(١٢) غاية النهاية ٢٤٦/١ ، ٦٤٥
(١٣) المصدر نفسه ٤٨٥/١
(١٤) المصدر نفسه ٢٢٣/١
(١٥) تحبير التيسير ص ١١

ومن هنـــا فقد اعطوا أحكاماً في عـــدد من القـــراء ، برفض قراءاتهم قال ابن مجاهد (١٦) عن ابن محيصن (ت ١٢٣ هـ) : « كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته ، وأجمعوا على قراءة ابن كثير » وقالوا في ابن مقسم (ت ٣٥٤ هـ) فقد نقل الجزري قول الذهبي فيه (١٧) : « من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين ، وأعرفهم بالقراءات ، وله اختيار في القراءة » ثم قال عنه : أنه كان يقول : « إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهاً في العربية ، فالقراءة بها جائزة وان لم يكن لها سند » ، فعقد له مجلس على قوله هذا ، ووقف للضرب فتاب ورجع عن قراءته . » وعن ابن شنبوذ (١٨) (ت ٣٢٧ هـ) وقيل (٣٢٥ هـ) كان يرى جواز القراءة الشاذة ، وهو ما خالف رسم المصحف الامام ، فكان يقرأ : « فامضوا الى ذكر الله » [الجمعة — ٩] و « تجعلون شكركم أنكم تكذبون» [الواقعة — ٨٢] و « كل سفينة صالحة غصباً [الكهف — ٧٩] الى غير ذلك من القراءات ، فعقدوا له مجلسا فاستتيب ... » وأكثرت المظان من أخبار أولئك القراء الذين طرحت قراءتهم وتتبعوهم في طـــرق رواياتهم ، وقوة تلك الروايات أو ضعفها ، وصدقهم في الاعتقاد ومكامن ضعفه ، حتّى اذا ظهرت منه هفوة طرحوا قراءته ونبّهوا الدارسين على ذلك ، فقد ذكر عن أبي المظفر الشيباني (١٩) (٤٧٥ هـ — ٥٦٤ هـ) : أنه أخذ القراءة عن طاهر بن سوار ، فقال له الحسن البطائحي : هذا كذب ، وصـل الحديث الى الوزير . فطلب البطائحي ، وسأله عما قال ، فقال : يا مولانا : إن مسعوداً لم يلق ابن سوار ، والخط الذي بيده مزور بخط ابن رويح الكاتب ، فقابل الوزير بين الخطين

---

(١٦) غاية النهاية ١٦٧/٢

(١٧) غاية النهاية ١٢٤/٢

(١٨) المصدر نفسه ٥٥/٢ والآية هي : فاسعوا بدل فامضوا ، و « رزقكم » بدل « شكركم » وزيادة « صالحة » .

(١٩) المصدر نفسه ٢٩٥/٢

فبان الفرق ، فأمر باحضار مسعود ، وسأله : متى دخلت بغداد ؟ فذكر له سنة كذا ، فقال البطائحي : هذا بعـــد موت ابن سوار بكثير ، فأمر الوزير باخراجه ، ثم نراهم يفتشون عن أدق المسائل في هذا ، حتى تصح لديهم القراءة ، فقد قالوا في كتاب محمد بن جرير الطبري « الجامع » على فضله وغزارة علمه (٢٠): لقد« وقع له فيه مواضع ، فصيّر بذلك المتفق عليه مختلفاً فيه ، والمختلف فيه مجمعاً عليه وهذا عجيب من مثله مع جلالته . »

وعن يحيى بن المبارك بن المغيرة (ت ٢٠٢ هـ) (٢١) : « ولا يرغب عنه في شيءٍ غير ما يتوهم عليه في الميل الى المعتزلة » ونقل الجزري (٢٢) ما رواه الحمراوي عن عبد الصمد عن ورش قال : كان نافع يقرأ أولاً « محياي » ساكنة الياء ، ثم رجع الى تحريكها بالنصب قال الداني : لم يورد هذا أحد عن عبد الصمد عن ورش غير الحمراوي ، وخالفته الجماعة عنه » .

وعن ابن مجاهد قال (٢٣) : قال لي قنبل : كان البزي ينصب الياء ، يعني في قوله : « إن قومي اتخذوا » [الفرقان ٣٠]فقال لي القواس : أنظر في مصحف أبي الأخريط كيف هي في نقطها ؟ فنظر فاذا هو كان نقطها بالفتح ثم حكت .

وعن ابن ادريس (٢٤) : « أنه سمع الفاظاً فيها إفراط في المد والهمز وغير ذلك من التكلف ، فكره ذلك وطعن فيه ، وحمزة كان ينهى عن ذلك ، وكان يقول لمن يفرط عليه في المد والهمز : لاتفصل أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص ، وما كان فوق القراءة فليسَ بقراءة » .

---

(٢٠) المصدر نفسه ١٠٧/٢
(٢١) غاية النهاية ٣٧٦/٢
(٢٢) المصدر نفسه ١٢/٢
(٢٣) المصدر نفسه ٣٦١/٢
(٢٤) المصدر نفسه ٢٦٣/١

وعن أبي نصر العراقي (٢٥) : « أن الاختلاف في مد المتصل كالاختلاف في المنفصل ، وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم ، فحكى فيه الخلاف وقلده غيره ، وتورط الناس في ذلك حتى وقف على كلام العراقي في المد ، فلم يحك سوى اختلاف المراتب ، ولم يحك القصر البتة ، وهذا بالنسبة الى العراقيين غريب لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المد مرتبة واحدة » .

وعن أبي الحجاج اللخمي (٢٦) : « قال عنه الحافظ ابو بكر محمد ابن يوسف بن مسدي وكان فيه بعض تجوز في الرواية سامحه الله » .

أما موقفهم في ركن « صحة العربية » فقد تشددوا فيه أيضاً مع هؤلاء الذين يقيسون على صحة العربية مع تساهل في صحة السند أو خط المصحف فهم يتأولون لذلك قليلاً ، لكن عامة القراء وقفوا منهم موقفاً متشدداً مع أن أولئك الأعلام مشهور لهم بالضبط والدقة والحرص على سلامة آي القرآن الكريم وصونه من اللحن ، والنحو لم يضعوه إلاّ خدمة للقرآن الكريم ، لكن لتشددهم من سلامة الأركان الثلاثة معاً دفعهم لأن يقفوا من هؤلاء القراء هذا الموقف المتشدد ، فقد قالوا في أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) (٢٧): « وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر » وعن عيسى بن عمر (٢٨) (ت ١٤٩ هـ) : « أنه كان من قراء البصرة وكان عالماً بالنحو غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس » . وعن يحيى بن أبي سليم ابو البلاد النحوي الكوفي (؟) (٢٩) : « هو صاحب الاختيار في القراءة ، قال الداني : أكثره على قياس العربية » . وهذا أيضاً

(٢٥) المصدر نفسه ٣١٣/٢
(٢٦) المصدر نفسه ٤٠٤/٢
(٢٧) غاية النهاية ٨/٢
(٢٨) المصدر نفسه ٦١٣/١
(٢٩) المصدر نفسه ٣٧٣/٢

ما روي (٣٠) عن يونس وسيبويه والمبرد ، فقد وقف الجزري من ذلك بشدة مع أن الروايات التي أخذوا بها جاءت عن طرق مختلفة قال الجزري : « ان سيبويه روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء لذا روى الهذلي ، وفي موضع آخر : عن أبي عثمان المازني روى الهذلي عنه قراءة أبي عمرو عن سيبويه ويونس ، وفي موضع غيره : صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي روى القراءة عن سيبويه ويونس بن حبيب عن أبي عمرو ، وقال أيضاً : ابو طاهر الصيدلاني عن المبرد عن المازني عن الجرمي عن سبيويه ويونس ، وقال : عمرو بن سعيد روى قراءة أبي عمرو من رواية يونس وسيبويه عن طريق نحـوية غريبة ، عن الصيدلاني عن المبرد عن المازني عن الجرمي عنهما ، وروى عن سليمان ابن عيسى أبو محمد البصري ، روى قراءة يونس بن حبيب عن أبي عمرو .

فللقراء قواعد يحافظون عليها ويتشددون في اتباعها عند ترجيح قراءة على أخرى ، غير متأثرين بما يخالف قواعدهم تلك ، ولهذا وقفوا هذا الموقف من القراءات التي تعتمد على القياس على صحة العربية ، فردّوا كثيراً منها وتشدّدوا من القراء الذين يأخذون بها كما رأينا موقفهم من قراءة ابن شنبوذ وابن مقسم وأبي عبيد القاسم بن سلام وعيسى بن عمر والقراءة المروية عن سيبويه ويونس ، ولكن معظم النحاة قد تأولوا لقراءاتهم حسب آرائهم النحوية . والمسائل التي عللوا لها كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

١ ــ قال ابن مجاهد (٣١) في قوله تعالى : « كن فيكون » [البقرة ــ ١١٧] قرأ ابن عامر وحده « فيكونَ » بنصب النون ، قال ابو بكر وهو غلط ، وقرأ الباقون : « فيكونُ » رفعاً .

(٣٠) المصدر نفسه المواضع ١/١٧٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤ ، ٤٢١ ، ٦٠١

(٣١) السبعة ص ١٦٨

ثم يأتي النحاة ليعللّوا للقراءتين ، فقالوا في النصب : نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء جواب الأمر ، وقال مكى (٣٢) : « فوجه النصب مشكل ضعيف وذلك أنه جعله بالفاء للفظ « كن » إذا كان لفظه لفظ الأمر ، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف ، لأن « كن » ليس بأمر ، إنما معناه الخبر ، إذ ليس ثم مأمور ، يكون « كن » أمراً له ، والمعنى : فانما يقول له : كن فيكون ، فهو يكون ، ويدل على أن « فيكون » ليس بجواب لـ «كن» أن الجواب بالفاء مضارع به الشرط ، وإلى معناه يؤول في التقدير ، فاذا قلت : اذهب فأكرمك ، فمعناه : إن تذهب فأكرمك ، ولا يجوز أن تقول : إذهب فتذهب ، لأن المعنى يصير : إن تذهب تذهب ، وهذا لامعنى له ، وكذلك : كن فيكون ، ثم قال : ووجه القراءة رفع « فيكون » في ذلك أنه جعل « فيكون » منقطعاً مما قبله مستأنفاً لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى رفعه على الابتداء فتقديره : فهو يكون ، وهو وجه الكلام ، وقال أبو البركات الأنباري (٣٣) : « ومن نصب جعله جواب الأمر ، وهو بالفاء ، والنصب ضعيف لأن « كن » ليس بأمر في الحقيقة ، والتقدير : يكونه فيكون ، اما سيبويه والزجاج (٣٤) فلا يريان فيه إلا الرفع ، قال سيبويه : الفاء لا تضمر فيها «ان» في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفع ، والفرّاء يقول: مردودة على « يقول » . بالرفع أيضاً .

٢ – وقال في (٣٥) : « ثمود » اختلفوا في صرف ثمود ، وترك اجرائه في خمسة مواضع في [هود – ٦٨] الاّ إن ثموداً ، كفروا ربهم ألا بُعداً

(٣٢) الكشف ص ٢٦١
(٣٣) البيان في إعراب غريب القرآن ١١٩/١
(٣٤) سيبويه ٩٣/٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٧/١ ومعاني القرآن للفراء ٧٤/١
(٣٥) السبعة ص ٣٣٧

لثمود » وفي [الفرقان – ٣٨] « وعاداً وثموداً وأصحاب الرس » وفي [العنكبوت – ٣٨] « وعاداً وثموداً » وفي [النجم – ٥١] « وثموداً فما أبقى » فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالتنوين في أربعة مواضع : في هود « ألا إن ثموداً » وفي الفرقان « وعاداً وثموداً » وفي العنكبوت « وعاداً وثموداً » وفي النجم « وثموداً فما أبقى » ، ولم يصرفوا « ألا بُعداً لثمودَ » وقرأ حمزة بترك صرف الأحرف الخمسة ، وقرأ الكسائي بصرفهن جُمَعَ ، واختلف عن عاصم ، في التي في سورة النجم ، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه أنه أجرى « ثموداً » في ثلاثة مواضع : في هود والفرقان والعنكبوت ولم يجره في النجم ، وروى الكسائي عن أبي بكر وحسين الجعفي أيضاً عن أبي بكر عن عاصم : أنه أجرى الأحرف الأربعة ، وروى عن حفص عن عاصم : أنه لم يجر « ثمود » في شيءٍ من القرآن مثل حمزة » .

قال سيبوية (٣٦) في « ثمود » فأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتن ، ومرة للحيَّين .

والمبرد : أن ثمود اسم عربي وانما هو « فعول » من الثمد ، فمن جعله اسماً لأب أو حي صرفه . ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه .

٣ – وقال في : (٣٧) « فلا تقل لهما أفٍّ » [الاسراء – ٢٣] ابن كثير وابن عامر « أفَّ » بفتح الفاء . وقرأ نافع : « أفٌّ » بالتنوين ، وكذلك في [الأنبياء – ٦٧] و[الأحقاف – ١٧] وحفص عن عاصم مثله ، وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي « أفٍّ » خفضاً بغير تنوين .

وأبدى المبرد في التنوين رأيه فقال (٣٨) : « إذا جعلت شيئاً منها نكرة نونت . ويرى مكي : أنه يجوز تنوينه أو عدمه لأن به لغات : فمن نون

(٣٦) سيبويه ٢٥٢/٣ ، المقتضب ٣٥٣/٣

(٣٧) السبعة ص ٣٧٩ ، ٤٢٩ ، ٥٩٧

(٣٨) المقتضب ٢٢٣/٣ والكشف ٢٣/٢

قدر فيه التنكير ، ومن لم ينون قدر فيه التعريف ومعناه : لايقع منك ما تكره وتضجر.

٤ – وقال في (٣٩) « هذا يومُ ينفعَ الصادقينَ صدقُهم » [المائدة –١١٩] نافع وحده « هذا يومَ ينفع » نصباً ، والباقون : « هذا يومُ ينفع » رفعاً .

ذكر سيبويه والزجاج والفراء (٤٠) في أسماء الدهر الرفع والنصب عند اضافتها ، ولخَّصَ الأشموني (٤١) رأيهم بها فقال : البصريون لم يجيزوا غير الاعراب ، وأجازَ الكوفيون البناء .

والمبرد (٤٢) ذكر الرفع والنصب لكنه قال : « وإنما ظروف الزمان فانما كانت بالفعل أولى لأنها إنما بنيت لما مضى منه ، ولما لم يأت .

وقال مكي بن أبي طالب (٤٣) : وحجه من نصب أنه جعل الاشارة بـ « هذا » الى غير اليوم مما تقدم ذكره من الخبر والقصص في قوله : « وإذ قال الله ياعيسى » [١١٦]وليس ما بعد القول حكاية ، فان جعلته حكاية أضمرت ما يعمل في « يوم » والتقدير : قال إن هذا الذي اقتص عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع ، وإن لم تجعله حكاية فاعمل القول في « اليوم » على أنه ظرف للقول في المعنى ، قال الله تعالى : هذا القصص الذي قص عليكم ، أو هذا الخبر الذي أخبرتم به في يوم ينفع الصادقين . أي سيقوله في ذلك اليوم . . . فـ « يوم » منصوب ظرف خبر الابتداء الذي هو هذا لأنه حدث ، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث نقول : القتال اليوم ، والخروج الساعة ، والجملة في موضع نصب بالقول ، ومذهب الكوفيين في فتح « يوم »

(٣٩) السبعة ص ٢٥٠
(٤٠) سيبويه ١١٧/٣ ، معاني القرآن واعرابه ٢٤٧/٢ ، معاني القرآن ٣٢٦/١
(٤١) شرح الأشموني ص ٣١٥
(٤٢) المقتضب ١٧٦/٣
(٤٣) الكشف ٤٢٣/١ والبيان ٣١١/١

أنه في موضع رفع على خبر هذا ، وهذا » إشارة إلى اليوم ، ولكنه فتح عندهم ، وفتحته بناء لأضافته الى الفعل ، لأنه غير متمكن في الاضافة إليه . والبصريون إنما يبنونَ الظرف إذا أضيف الى فعل مبني ، فان أضيف الى فعل معرب لم يُبْنَ . . . .

وحجة من رفع انه جعل « يوم ينفع » خبراً لهذا ، والجملة في موضع نصب بالقول ، وهو محكي لا يعمل في لفظ القول ، وهذا اشارة الى يوم القيامة .

٥ — وقال في (٤٤) « سواءٌ العاكفُ فيه والبادِ » [الحج — ٢٥] كلهم قرأ « سواءٌ » رفعاً غير عاصم في رواية حفص ، فانه قرأ « سواءً » نصباً .

قال سيبويه (٤٥) : هي ظرف او نعت ، وذكر الفراء فيها الرفع والنصب ، ويعلل مكي (٤٦) فيقول : وحجة من نصب انه جعله مصدراً عمل فيه « جعلناه » . كأنه قال : سوينا فيه الناس سواء ، وارتفع « العاكف » بـ « سواء » كأنه قال : مستوياً فيه العاكف ، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل . كما قالوا : رجل عدل ، أي عادل ، ويجوز ان يكون « سواء » انتصب على الحال من المضمر في قوله : « للناس » المرتفع بالظرف ، ويكون الظرف عاملاً في الحال لأنه هو العامل في المضمر الذي هو صاحب الحال . أو يكون عاملا حالاً من الهاء في « جعلناه » ويكون العامل في الحال : «جعلنا» كما عملت الهاء التي هي صاحب الحال ، وحجة من رفع انه جعله خبراً لـ « العاكف » مقدماً عليه . والتقدير : العاكف والباد سواء فيه ، أي ليس أحدهما أحق به من الآخر .

وهكذا يتبين لنا كيف أن النحويين كانوا يعللون لكل قراءة تروى عن القراء ويتبين موقفهم منها في قبولها او رفضها .

---

(٤٤) السبعة ص ٤٣٥

(٤٥) سيبويه ١/٤٠٧ ، معاني القرآن ٣/٤٧

(٤٦) الكشف ٢/١١٨ ، وينظر البيان ٢/١٧٣

الاسانيد في الوقف والابتداء :

لقد علمنا أن القراءات تعتمد اعتماداً تاماً على اسانيد الرواية ، وتوجه على اساس منها ، وقد ترفض القراءة او تعد شاذة إذا تبين ان في الاسانيد ضعفاً ، فالقراءة تؤخذ على صحة السند ، يأخذ المتاخر عن المتقدم ، وكذلك اعتمدت عندما عرضت لصحة العربية وموافقتها لرسم المصحف .

أما هذه الأسانيد في الوقف والابتداء ، فلانجد الذين ألفوا فيها يراعونها تلك المراعاة ، وإنما تأتي في القراءات التي يستفاد منها في توجيه الشكل او نوع الوقت وموضعه ، وكيفية الابتداء بعـده ، فهـذه تعتمد على التعليل ، فما كان من الأسانيد ما يتعلق بضبط الشكل يأخذه صاحب الوقف ويستفيد منه لكن تظل خلافاتهم في الرأي والأعراب لها أثرها في مسائل هذا العلم ، وذكر المؤلفون أسانيد كتبهم في أول كل كتاب ، لكن إشاراتهم في مواضع الكتاب إليها قليل ، فهذا أبو بكر الأنباري ، وهو مؤلف أول كتاب من المتقدمين وصل إلينا مطبوعاً يذكر اسانيد كتابه في باب سماه (٤٧) :«ذكر أسانيد ما في الكتاب من القراءات » نلخص هنا ما ذكر في روايته عن نافع قال : فما كان في كتابنا هذا عن نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيـم القارىء فحدثنا به اسماعيل بن اسحاق القاضي ، قال : حدثنا عيسى بن مينا ، ويلقب « قالون » قال : قرأت على نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم القارىء هذه القراءة غير مرة وأخذتها عنه ، وقال : وحدثنا ايضا بها سليمان بن يحيى ابن الوليد التميمي المعروف بالضبي عن أبي جعفر محمد بن سعدان عن المسيبي عن نافع » وقال : وحدثنا بها ايضاً « محمد بن سليمان عن ابن سعدان عن المسيبي عن نافع . »

---

(٤٧) ايضاح الوقف والابتداء ص ١١١

ونذكر روايته عن عبدالله بن عامر ايضاً (٤٨) قال : « وما كان فيه عن عبدالله بن عامر وأهل الشـام ، فأخبرنا به الحسن بن علي المعمري عن هشام بن عمار عن سويد بن عبدالعزيز ، وأيوب بن تميم القارىء عن يحيى ابن الحارث الذماري انه حدثهما عن عبدالله بن عامر . »

ونذكر روايته عن يعقوب الحضر مي قال (٤٩) : « وما كان فيه عن يعقوب بن اسحاق الحضرمي ، فحدثني به أبو بكر التمار المقرىء قال : أقرأني أبو عبدالله محمد بن المتوكل اللال المعروف بـ « رويس » عن يعقوب».

وإذا ما تتبعنا أمر هذه الأسانيد في روايته في الكتاب لا نجده يوردها إلا في خلافات القراءات وذلك بالضبط بالشكل ، ثم يأتي أثرها بعد ذلك في مسائل الوقف والابتداء ، إذ كان يأتي بخلافات القراءات ، وهذه مختلفة بالشكل الاعرابي مثلاً فتوجه التأويلات النحوية ، مكان جواز الوقف او منعه ، ومكان الابتداء بما بعده او امتناعه ، وقد وردت مسائل كثيرة في كتابه هذا معللاً لهذا على ما يميل إليه في النحو ، فكان موقفه متشدداً في ذلك وخاصة موقفه من أبي حاتم السجستاني نذكر من ذلك :

١ – قال (٥٠) : « والوقف على قوله : « وحينَ البأس » [البقرة – ١٧٧] حسن غير تام ، وقال السجستاني: هو تام . وهـذا خطأ لأن قوله : « أولئك الذين صدقوا » [١٧٧] خبر ، وحديث عنهم ، فلا يتم الوقف قبله .

٢ – وقال في (٥١) : « لمَن ضَرُّه أقرُب من نفعه » [الحج – ١٣] وقف حسن ، وقال السجستاني لا يكون « أقرب من نفعه » وقفاً تاماً،لأن خبر المبتدأ لم يأت بعد ، وإنما هو قوله : « لبئس المولى ولبئس العشير » [الحج – ١٣] بـ « يدعو » واللام لام اليمين ، كأنه قال : « يدعو من لضره » أي :

(٤٨) المصدر نفسه ص ١١٢
(٤٩) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٢ ٥

من والله ضره أقرب من نفعه ، فنقلت اللام من الضر ، فأدخلت على « من » لأنها حرف لا يتبين فيه الاعراب . حكي عن العرب : عندي لما غيره خير منه ، يعني عندي ما لغيره ، وسمعت أبا العباس يقول : كان الأخفش يقول : المعنى : لمن ضره أقرب من نفعه إليه ، فحذف « إليه » قال: وأخطأ الأخفش في هذا لأن المحلوف عليه لا يحذف إذا قلت : والله لأخوك زيد ، ولم يحسن أن تحذف زيداً فتقول : لأخوك ، وفي هذه المسألة أقوال كثيرة اكتفينا منها بهذا . »

أما الروايات التي تسند فيها الخلافات في القراءات الى القراء الذين قالوا بها فكثيرة في كتابه ايضاً نذكر منها على سبيل المثال :

١ – قال في (٥٢) « والله اعلم بما وضعت » [آل عمران – ٣٥] قرأ الأسود ويحيى ابن وثاب وأبو جعفر وشيبة ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي « بما وضعَتْ » بفتح العين وجزم التاء ، فعلى هذه القراءة يحسن الوقف على « وضعتها أنثى » ثم تبتدىء « والله أعلم بما وضعت » لأنه من كلام الله ، والذي قبله من كلام أم مريم ، وقرأ ابراهيم وعاصم في رواية أبي بكر : « والله أعلم بما وضعتُ » بتسكين العين وضم التاء ، فعلى هذه القراءة لا يحسن الوقف على « وضعتها أنثى » لأن الكلام الثاني متصل بالذي قبله ، وهو من كلام أم مريم » .

٢ – وقال في (٥٣) : « ذلك عيسى ابن مريم قول الحق » [مريم – ٣٤] كان الحسن وابن كثير ونافع وابو عمرو وحمزة يقرأون « قولُ الحق » بالرفع ، وكان عاصم وابن أبي اسحاق يقرآن « قولَ الحق » بالنصب ،

(٥٠) المصدر نفسه ص ٧٨٠
(٥١) المصدر نفسه ص ٥٧٥
(٥٢) ايضاح الوقف والابتداء ص ٧٥ ٥
(٥٣) المصدر نفسه ص ٧٦٣

وكذلك قرأ ابن عامر ، فمن قرأ : « قولُ الحق » بالرفع لم يقف على « ابن مريم » ، لأن « قول الحق » نعت لعيسى ، ومن قرأ « قولَ الحق » بالنصب ، نصب على وجهين : أحدهما أن ينصبه على المصدر ، كأنه قال : أقول قولاً حقاً ، والوجه الآخر : أن ينصبه على خبر « ذلك » ، ويجعل « ذلك » في مذهب « كان » كما تقول : هذا زيدٌ أخاك ، وهذا الخليفة قادماً ، فتنصبه لأنك قرنت بـ « هذا وذلك » الفعل ، ونصبت به كما تنصب بـ « كان » فمن الوجه الأول يحسن الوقف عليه للمضطر ، ومن الوجه الثاني لا يحسن الوقف عليه . أعني على « ابن مريم » كما لا يحسن الوقف على اسم « كان » دون الخبر .

ففي الآية الاولى إذا كانت القراءة بضم تاء « وضعت » فلايجوز الوقف على « وضعتها أنثى » لأن للكلام الثاني اتصالاً بالكلام الأول ، أما إذا سكن فهو كلام لله تعالى فأجازوا الوقف ، وفي الآية الأخرى ، إذا كان « قول» نعتاً وهي قراءة الرفع فلايجوز الفصل بين النعت والمنعوت ، وإذ جعلت « ذلك » مثل « كان » في العمل فلا يجوز الوقف على اسم كان دون خبرها، وإذا نصبها على تقديرها مصدراً . أي ان لها فعلا أجازوا الوقف على « ابن مريم » لأن علاقة المصدر بالمتقدم تكون من ناحية المعنى ، فتختلط القراءات والنحو والوقف والابتداء حسب توجيهات كل قراءة ، وكذلك نرى ذلك في كتاب أبي جعفر النحاس – رحمه الله – فقد ذكر في « باب ذكر الأسانيد لما في هذ الكتاب » فقال (٥٤): « كل ماقلنا فيه : قال نافع ، فإنا كتبناهُ عن أبي جعفر احمد بن عبدالله بن محمد بن هلال المقرىء يرويه عن اسماعيل بن عبد لله المقرىء وأشعث بن سهل عن احمد بن محمد بن سقلان عن نافع ابن أبي نعيم . »

(٥٤) القطع والائتناف ص ٩٩

وكل ما قلنا فيه : قال يعقوب ، فهو عن هارون بن عبد العزيز عن أبي القاسم العباس بن الفضل عن احمد بن يزيد المقرئ عن زيد بن أخي يعقوب الحضرمي عن يعقوب .

وما كان عن سعيد بن مسعدة فهو عن أبي بكر بن شقير . وما قلنا : قال الكسائي فهو عن عبد الله بن محمد القزويني عن أبي العباس احمد بن ابراهيم وراق خلف ، عن خلف عن الكسائي .

وكذا وقف النحاس من تلك الأسانيد . فقد نقل مثلاً عن نافع في كتابه ما يقرب من أربعمائة موضع لم يذكر إلاّ ما كان نافع يطلق عليه في تعيين الوقف ، إذ كان يقول : « تم » ولم يذكر نافع في الأنواع الأخرى شيئاً ، فتقيد بلفظه وموضع ما كان يتناوله . فالنحاس كأبي بكر الأنباري ، كان لايذكر القراءات ولا أسانيدها إلا ما كان له تعلق باختلاف تسميات الوقف والابتداء ومواضعه ، ويكون للنحو أيضاً تعلق بهما فتختلط العلوم الثلاثة في المسألة الواحدة وننقل هنا مسألة واحدة نموذجاً لذلك قال (٥٥) : و « عطاء حساباً » [الانسان – ٣٦]يكون تماماً ويكون قطعاً كافياً ويكون ليس بتمام ولا قطع . وهذا يتبين إذ ذكرنا اختلاف القراءة فيه ، قرأ أهل المدينة وأبو عمرو : « ربُّ السموات والأرض وما بينهما الرحمن »[٣٧] برفعهما ، فعلى هذه القراءة « عطاء حساباً » تمام ، ثم يبتدئ : « ربُّ السموات والأرض » مبتدأ وخبر . وإن جعلت التقدير : « هو رب السموات » كان « حساباً » قطعاً كافياً ، وكان التمام على ما روى عن نافع : « « ربُّ السموات والأرض وما بينهما » ثم يبتدئ « الرحمن » وخبر الابتداء « لايملكون منه خطابا » وإن جعلت « الرحمن » على إضمار مبتدأ كان « وما بينهما » كافياً ، وقرأ حمزة : « ربِّ السموات والأرض » بالخفض ، « وما بينهما الرحمن » بالرفع ، فعلى هذه القراءة التمام « وما بينهما » إن ابتدأت ما بعده ، وإن

(٥٥) القطع والائتناف ص ٧٥٩

قدرته باضمار مبتدأ كان « وما بينهما » كافياً ، وقرأ عبد الله بن أبي اسحاق وعاصم : « ربِّ السموات والأرض وما بينهما الرحمن » بالخفض . قال أبو حاتم : ومن قرأهما مجرورين ، فالوقف : « لايملكون منه خطاباً » .

وهكذا أيضاً نجد تلك العلوم تختلط في الكتب الأخرى التى وضعت في الوقف والابتداء (٥٦) .

القراءات والوقف والابتداء :

لقد تبين لنا أن للقراءات منهجها ، وأن للوقف والابتداء منهجه ، ولكل منهما علاقة بالأخر . لكونهما يتناولان القرآن الكريم ، فتداخلت مسائلهما لأنه إذ تغير ضبط كلمة في شكل آخرها تغير المعنى وبتغيره يتغير موضع الوقف ونوعه وموضع الابتداء . ومع هذ فهناك اختلاف بينهما . فيستقلان عن بعضهما استقلالاً واضحاً فأبو بكر الأنباري وأبو جعفر النحاس . وهما من أقدم الذين خلفوا كتباً بالوقف والابتداء بهذه السعة . ويقرّان الفصل بينهما . فهذ أبو بكر الأنباري يقول : (٥٧) : « ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء . فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف » ثم قال (٥٨) : « وأنا مفسر ذلك كله باباً باباً وأصلاً أصلاً وذكر اختلاف القراء والنحويين فيه . ومبين ذلك بعد استقصاء هذا الوقف التام والكافي في كل سورة » . وقال أبو جعفر النحاس (٥٩) : « حكى لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد (رض) أنه كان يقول : لايقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة . عالم بالتفسير . . . الخ »

(٥٦) تنظر الكتب : المكتفى في الوقف والابتداء للداني والمقصد لتلخيص ما في المرشد للعماني ومنار الهدى للأشموني

(٥٧) ايضاح الوقف والابتداء ص ١٠٨

(٥٨) المصدر نفسه ص ١١٠

(٥٩) القطع والائتناف ص ٩٤

فالعلاقة بين علم القراءات وعم الوقف والابتداء وعلم النحو علاقات متشابكة ، إذ لايمكن استغناء أحدها عن الآخر ، بل ولا يمكن الفصل بين واحد منها عن الآخر ، لأن القراءات التي تروى باختلاف ضبط شكل آخر الكلمة لايمكن قبولها إلاّ إذا صحت عربية ، لأن لها أثراً في توجيه المعاني والمعاني مرتبط فهمها بالأحكام النحوية ، وهذا أيضاً يؤثر على موضع الوقف ونوعه ، وإذا ما استعرضنا أسماء من ألف في الوقف والابتداء نجدهم قراء ونحويين . فقد يضع واحد كتاباً بالقراءات ويضع آخر بالوقف والابتداء ، ويكتب نحوي بالنحو ثم يعود ليكتب بالوقف والابتداء . نذكر من القراء(٦٠) : عبد الله بن عامر وضرار بن الصرد وأبا عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ويحيى ابن المبارك اليزيدي ويعقوب بن اسحاق الحضرمي وخلف بن هشام وحفص ابن عمر الدوري ومحمد بن سعدان وأبا حاتم السجستاني وأبو بكر بن مقسم ومكي بن أبي طالب .

ومن النحـاة يحيى بن يزيـد الفراء وسعيـد بن مسعـدة الأخفش واحمد بن يحيى ثعلب ومحمد بن أحمد بن كيسان وابراهيم بن السرى الزجاج ومحمد بن القاسم أبا بكر الأنباري وأبا جعفر احمد بن محمد النحاس .

فالقراء والنحاة معاً قد وضعوا في هذا العلم كتباً مستقلة عن علومهم التي برزوا فيها وعرفوا بهـا ، مما يدل على أن هذا علم له أسسه وقواعده وأحكامه ، وإن كانت القراءات والنحو من أهم ما يعتمد عليه ، ولو كان جزءاً منهما لما أفردوه بكتب مستقلة ، ولهذا نجد القراءات والنحو مختلطين فيه ، يعتمد تعليلات النحاة وتأويلاتهم في ذكر نوع الوقف وموضعه ،

(٦٠) ينظر بحثنا « كتب الوقف والابتداء وعلاقتهما بالنحو » / مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الرابع من المجلد الحادي والثلاثين .

ولهذا أيضاً نجد في كتب أصحاب الوقف والتمام مسائل نحوية اختلف النحاة فيها ، فاذا ما وجدوا خلافاً في مسألة عللوا لها من حجج النحاة وخلافاتهم وأحكامهم ليتأولوا لكل حكم ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وقد رأينا في ثنايا بحثنا كثيراً من تلك المسائل والتعليلات ، ودليلنا على ذلك أن أبا بكر الأنباري وأبا جعفر النحاس ، وهما من أعمق الذين كتبوا فيه ووصل إلينا كتاباهما ، يذكران فيهما كثيراً من ذلك حتّى إن القارئ ليحس أنه يقرأ في كتاب نحو غني بالأحكام النحوية والخلافات وأسماء النحاة بصريهم وكوفيهم ، بل ونجد أبا بكر يفرد باباً في أول كتابه يسميه (٦١) «باب ذكر ما لايتم الوقف عليه » يحدد فيه المواضع التي يوقف عليها ، تبعاً لتلك الأحكام فقد قال : « إعلم أنه لايتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه ، ولا على المنعوت دون النعت ، ولا على الرافع دون المرفوع ولا على المرفوع دون الرافع ، ولا على الناصب دون المنصوب ، ولا على المنصوب دون الناصب ولا على المؤكد دون التوكيد ، ولا على المنسوق دون ما نسقه عليه ، ولا على إنّ وأخواتها دون اسمها ، ولا على اسمها دون خبرها . . . الخ وكان يأتي بأمثلة على كل نوع منها قال مثلاً (٦٢) : «والفاء تنصب في جواب ستة أشياء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والجحود والتمني والشكوك (علق المحقق عليه فقال : يبدو أنه يعني الرجاء) لايتم الوقف على هذه الست دون الفاء » وقال أيضاً (٦٣) : « وأما لاإذا كانت تبرئة فقوله : « ألم ذلك الكتاب لاريب فيه » [البقرة – ٢]الوقف على « لا » قبيح لأنها مع المنصوب بمنزلة شيءٍ واحد ، ولا يتم الكلام على « ريب » لأن « فيه » خبر التبرئة » .

(٦١) ايضاح الوقف والابتداء من ص ١١٦ – ١٥٠

(٦٢) ايضاح الوقف والابتداء ص ١١٧

(٦٣) المصدر نفسه ص ١٤١

والى هذا ذهب النحاس أيضاً فعندما ذكر أن هذا العلم لايستغني عن النحو قال فيه (٦٤) : « ويحتاج الى معرفة بالنحو وتقديراته ، ألا ترى أن من قال : « ملةَ أبيكم ابراهيم » [الحج – ٧٨] منصوبة بمعنى : كملة ، وأعمل فيها ماقبلها لم يقف على ما قبلها ، ومن نصبهـا على الاغراء وقف على ما قبلها » . وقال : (٦٥) « ويحتاج الى المعرفة بالقراءات . . واذا قرأ « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين . . . والجروحَ قصاص » [المائدة – ٤٥] فهذا التمام عنده إذا نصب ، وهي قراءة نافع وعاصم والأعمش وحمزة ، ومن وقرأ : « العينُ بالعين » فرفعها ورفع ما بعدها ، فالوقف عنده : « ان النفس بالنفس » وهذه قراءة الكسائي واختيار أبي عبيد .. » ونجد مثل هذه المسائل في كتابه كثيراً ، وهذه ما نجده ايضاً في الكتب الأخرى التي وضعت في الوقف والابتداء ، وسبب اختلافهم في مواضع الوقف والابتداء جاء لاختلافهم بالتأويلات ولما يستندون إليه من من الأحكام النحوية والتعليلات .

ونذكر أخيراً عدداً من خلافاتهم في الأدوات والأسماء لم يكن للقراءات فيها أثر ، وانما تعليل النحاة لما قبلها أو لما بعدها وانما ينعكس هذا الأثر على هذه الأسماء والأدوات ، وجاء هذا واضحاً في كسر همزة « إن » او فتحها (٦٦) ، فقد تناولتها هذه الكتب في مواضع كثيرة ، ونذكر هنا أدوات اخرى غير « إن » منها :

١ – « أم » : قال أبو بكر الأنباري (٦٧) : وقوله : « أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » [ص – ٥٢] قال الفراء : في « أم » وجهان : ان

(٦٤) القطع والائتناف ص ٩٥
(٦٥) المصدر نفسه ص ٩٦
(٦٦) ينظر الوقف والابتداء مثلا ص ٦٤٢ و ٦٤٦ ، ٦٨٩ ، ٧٠٨ والقطع والائتناف مثلا ص ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٧٢
(٦٧) ايضاح الوقف والابتداء ص ٨٨٤

شئت جعلتها هي الاستفهام ، وان شئت جعلتها نسقاً على قوله : « أليس لي ملك مصر » وقال بعض المفسرين : الوقف على قوله : « أفلا ينتصرون » أم « أي أتبصـرون ، وقال قـوم : الوقف على قـوله : افلاتبصـرون » ثم ابتدأ « أم أنا خير » بمعنى : بل أنا خير ، أنشد الفراء :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
وصورتها او أنت في العين أملـح

فمعناه : بل أنت ، وأنشد الفرّاء :

فو الله ما أدري اسلمى تغولـت
أم النوم ام كلٌّ إليّ حبيـب

فمعنى « أم » ههنا : « بل » ، وروى أبو زيد الأنصاري عن العرب أنهم يجعلون « أم » زائدة .

وقال القسطلاني في (٦٨) : « أم تريدون أن تسألوا رسولكم » [البقرة —١٠٨] ويجوز الابتداء بـ « أم » المنقطعة التي بمعنى : « بل » وكذلك بقوله بقوله تعالى : « وجعلوا لله شركاء قل سموهم أم » [الرعد —٣٣] فإنْ كانت المعادلة لهمزة الاستفهام كقوله : أخرج زيد ام عمرو ، او لهمزة التسوية نحو : « سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم » [البقرة — ٦] لم يحسن الابتداء بها .

٢ — « بل » قال القسطلاني » (٦٩) : وكذلك يجوز الابتداء بـ « بل » إذا كانت بمعنى الاضراب . وهو يكون بمعنى الابطال إن تلا « بل » جملة ، نحـو : « وقالو اتخـذ الرحمن ولداً سبحـانه بل عبـاداً مكرمون » [الانبياء — ٢٦] والانتقال من غرض الى غرض آخر نحو : « قد أفلح من تزكىّ وذكر اسم ربه فصلّى بل » [الاعلى — ١١٤ ، ١٥ ، ١٦] وقوله : « ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا » [ص — ٢٢١] .

(٦٨) لطائف الاشارات ص ٢٦٠
(٦٩) المصدر نفسه ص ٢٥٧

٣ – بلى : قال فيها القسطلاني (٧٠) : هي حرف جواب يختص بالنفي ويفيد إبطاله ، وهي في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعاً ، وهي على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يجوز الوقف عليه إجماعاً ، لتعليق ما بعدها بما قبلها وذلك في سبعة مواضع : « بلى وربنا » [الانعام – ٣٠] و « بلى وعداً عليه حقاً » [النحل – ٣٨] وجوزه السخاوي في (سبأ والتغابن) لأن ما بعد « بلى » يجوز الابتداء به فيقول : « وربي لتبعثن » فيكون رداً لنفيهم البعث ، ثم أقسم على البعث ، فهو وقف كاف ، لأن تعلقه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

القسم الثاني : ما فيه خلاف ، والاختيار المنع في خمسة مواضع : « بلى ولكن ليطمئن قلبي » [البقرة – ٢٦٠] و« بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين » [الزمر – ٧١] .

القسم الثالث : ما الاختيار جواز الوقف عليه ، وهي العشرة الباقية .

٤ – ثم : قال القسطلاني (٧١) : « وجوز بعضهم الابتداء بـ « ثم » في جميع القرآن ، لأنها للتراخي والمهلة ، نحو قوله تعالى : « ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه من نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة » [المؤمنون – ١٢ ، ١٣ ، ١٤] .

٥ – حتى إذا : وقال (٧٢) : « ويجوز الابتداء أيضاً « حتى إذا » كقوله تعالى : « حتى إذا فتحنا عليهم » [المؤمنون – ٧٧] و« حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج » [الانبياء – ٩٦] و « حتى إذا رأوا ما يوعدون »

(٧٠) لطائف الاشارات ص ٢٥٨
(٧١) المصدر نفسه ص ٢٥٧
(٧٢) المصدر نفسه ص ٢٦٠

مريم – ٧٥] واستثنى من ذلك قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح » [النساء – ٦] لأن الفائدة المقصودة لم تأتِ بعد،وكذا لا يبتدأ بها إذا كان ما قبلها مُغنِياً بما بعدها كقوله تعالى : « ولا تقربوهن حتى يطهرن » [البقرة – ٢٢٢] و « وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله [النور – ٣٣] لقوة اتصال ما بين الغاية والمغيّا .

٦ – كلا : وقال (٧٣) : « وهي في ثلاثة وثلاثين موضعاً ... وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه : الردع والزجر ، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، ورأي الكسائي وأبي حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ، ليس مستمراً فيها فزادوا معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ، ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدها : قول الكسائي ومتابعيه تكون بمعنى : « حقاً » .

الثاني : قول أبي حاتم ومتابعيه تكون بمعنى : « ألا » الاستئنافية .

والثالث : قول النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما ، تكون حرف جواب بمنزلة : إي ونعم ، وحملوا عليه : « كلا والقمر » [المدثر – ٣٢] فقالوا : معناه : إي والقمر . واختار ابن هشام قول أبي حاتم ، لأنه أكثر اطراداً .

٧ – ما : قال أبو بكر الأنباري (٧٤) في قوله تعالى : « كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون » [الذاريات – ١٧] في « ما » وجهان : إن شئت جعلتها توكيداً للكلام ، والخبر ما عاد من « يهجعون » كانه قال : كانوا يهجعون قليلاً من الليل ، والوجه الثاني : أن تجعل « قليلاً » خبر كان ، وترفع

(٧٣) لطائف الاشارات ص ٢٥٩ ، ٢٦٠

(٧٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ٩٠٥

« ما » بمعنى : قليل ، كأنه قال : كانوا قليلا من الليل هجوعهم ،فمن الوجهين جميعاً لا يحسن الوقف إلا على « يهجعون » وروى عن يعقوب الحضرمي ، أنه قال : اختلفوا في تفسير هذه الآية ، فقال بعضهم : كانوا قليلاً ، معناهُ : كان عندهم يسيراً ، ثم ابتدأ فقال : « من الليل ما يهجعون » قال أبو بكر : وهذا فاسد لأن الآية إنما تدل على قلة نومهم ، لا على قلة عددهم ، وبعد : فلو ابتدأنا « من الليل ما يهجعون » على معنى : من الليل يهجعون ، لم يكن في هذا مدح لهم لأن الناس كلهم يهجعون من الليل إلا أن تجعل « ما » جحداً .

٨ – « من » بعد « إلا » : قال أبو بكر الأنباري (٧٥) في قوله تعالى : «لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر» [الغاشية – ٢٢] قوله : « لست عليهم بمسيطر » غير تام ، وقال السجستاني : هو تام ، وهذا خطأ لأن «من» منصوبة على الاستثناء من الكلام الذي يقع عليهم التذكير ، وان لم يذكر ، كأنه قال : فذكر الناس إلا من تولى وكفر ، وقال الفراء : هو بمنزلة قولك في الكلام اذهب فعظ ، وذكر إلا من لا يطمع فيه ، فمعناه : اذهب فعظ وذكر الناس ، ويجوز أن تكون « من » منصوبة على الاستثناء المنقطع كأنه قال : لكن من تولى وكفر فيعذبه الله ، فيكون من هذا الوجه بمنزلة قولك في الكلام : قعدنا نتحدث ونتذاكر الخبر إلا أن كثيراً من الناس لا يرغب فيما كنا فيه .

٩ – نعم (٧٦) : وأما نعم ففي اربعة مواضع : « قالوا نعم فأذّن » [الاعراف – ٤٤] والمختار الوقف عليها ، لأن ما بعدها لا تعلّق له بما قبلها ، إذ ليس من قول أهل النار ، والبواقي فيها وفي الشعراء ، : « قال نعم

(٧٥) ايضاح الوقف والابتداء ص ٩٧٥
(٧٦) لطائف الاشارات ص ٢٦٢

وإنكم إذاً لمن المقربين » [الشعراء – ٤٢] و « قل نعم وأنتم واخرون » [الصافات – ١٨] والمختار لا يوقف عليها لتعلق ما بعدها بما قبلها لاتصاله بالقول .

١٠ – الذي او الذين (٧٧) : كل ما في القرآن الكريم من « الذي والذين» يجوز وصله بما قبله نعتاً ، والقطع على أنه خبر مبتدأ إلا سبعة مواضع يتعين الابتداء بها : « الذين آتيناهم الكتاب يتلونه » [البقرة – ١٢١] ثم قال : وفي الكشاف في قوله تعالى : « الذي يوسوس » [الناس – ٥]يجوز أن يقف القارىء على الموصوف ويبتدىء « الذي » إن حملته على القطع بخلاف ما إذا جعلته صلة ، وقال الرماني : الصفة إن كانت للاختصاص امتنع الوقف على موصوفها دونها ، وإن كانت للمدح ، لأن عاملها في المدح غير عامل الموصوف .

الخاتمة :

يتبين للقارىء مما تقدّم أن القراءات والوقف والابتداء والنحو علوم يتعلق واحدها بالآخر ، لا يستغني واحد منها عن غيره ، فتتداخل أحكامها وقواعدها ببعضها ، فهي علوم وضعت أصلاً لصون كتاب الله من أن يدخلة اللحن ، أو يقرأ على غير الصورة الأرجح التي رويت عن الرسول (ص) ، إلا أنها تفاوتت في هذه العلاقة نوعاً من التفاوت ، ففي القراءات حينما تروى كلمة مختلفة لغوياً أو نحوياً . يعلل النحويون لذلك الخلاف في الأعراب حسب ، على ما يعتقدون به من آراء وما يأتون به من علل او حجج ، لكن في الوقف والابتداء يكون النحو اساساً في توجيه مواضع الوقف وكيفية الابتداء ، وفي تعيين نوع تلك الوقوف . لهذا شرطوا على صاحب التمام الايستغني عن علم النحو .

وتلتقي هذه العلوم في أنهـــا لا يمكن أن تستغني عن الرواية لأنهـا علوم نقلية ، إلا أنها تختلف اختلافاً يسيراً في الاعتماد على تلك الروايات ،

لأن للرأي أثره في النحو والوقف والابتداء استناداً الى خلافاتهم في التأويلات .

فجاء هذا البحث لينوه بأثر القراءات والنحو في مسائل الوقف والابتداء وطريقة الاستفادة من الروايات والأحكام والقواعد ، رجعنا فيه الى الكتب التي وصلت إلينا ، فأتينا بنماذج منهـا لتساعد في توضيح تلك العلاقة وخاصة علاقة القراءات بالوقف والابتداء ، والله من وراء القصد .

المصادر

ايضاح الوقف والابتداء ابو بكر الأنباري تحقيق د . محيي الدين رمضان دمشق ١٩٧١

البيان في غريب اعراب القرآن أبو البركات ابن الأنباري تحقيق د . طه عبد عبدالحميد طه القاهرة ١٩٦٩ .

تحبير التيسير ط ١ محمد الجزري تحقيق عبدالفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي حلب ١٩٧٢ .

التيسير في القراءات السبع ابو عمرو الداني نسخة مصورة عن نسخة استانبول ١٩٣٠ .

السبعة في القراءات أبو بكر بن مجاهد تحقيق د . شوقي ضيف مصر ١٩٧٢ .

شرح الأشموني ط ١ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد القاهر ة ١٩٥٥ .

غاية النهاية في طبقات القراء محمد الجزري نشر برجستراسر مصر ١٩٣٢ .

القطع والائتناف أبو جعفر النحاس بتحقيقنا بغداد ١٩٧٨ .

كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام محمد هارون القاهرة ١٩٦٦ — ١٩٧٥ .

الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها مكي بن أبي طالب تحقيق

د . محيي الدين رمضان

لطائف الاشارات شهاب الدين القسطلاني تحقيق
عامر السيد عثمان و د . عبدالصبور شاهين القاهرة ١٩٧٢ .

المحتسب أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود . عبدالفتاح اسماعيل شلبي القاهر ة ١٩٦٩ .

المقصد لتلخيص ما في المرشد ابو يحيى زكريا الأنصاري مصر –

المكتفى في الوقف والابتداء أبو عمرو الداني تحقيق جابر زيدان بغداد ١٩٨٢ .

معاني القرآن الفراء تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار و د . عبدالفتاح اسماعيل شلبي القاهرة ١٩٥٥ – ١٩٧٢ .

معاني القرآن واعرابه الزجاج تحقيق عبدالجليل عبده شلبي بيروت ١٩٧٣ .

المقتضب المبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة مصورة بيروت .

منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ط ٢ احمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني مصر ١٩٧٣ .